مجلة آفاق علم الاجتماع المجلد 13 العدد 1 /جوان 2023 ص ص 280- 301
ر ت م د: 1112-8259 ر ت م د إ: 2600-6855

الخيار الديمقراطي ومرتكزات بناء المواطنة في الجزائر

The democratic choice and the pillars of building citizenship in Algeria

د. سليمي فاطمة*
جامعة الجزائر3، الجزائر
departsocial2018@gmail.com

تاريخ الإرسال:2023/02/23 تاريخ القبول:2023/06/08 تاريخ النشر:2023/05/12

الملخص:

نهدف من خلال هذا المقال تسليط الضوء على بعض المفاهيم لإبراز نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما، كما نحاول فهم كيف تؤسس الدولة الديمقراطية الحديثة قيم المواطنة في ظل تجليات العولمة؟.

استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير العلاقة بين الدولة والمواطنة من جهة وبين المواطن وباقي المؤسسات الرسمية واللارسمية التي ينتمي إليها من جهة أخرى.

توصلنا إلى أن الدولة الديمقراطية الحديثة هي دولة المواطنة التي يعيش فيها الجميع بسلام، فالرابط بين الديمقراطية والمواطنة هو ترابط عضوي بالصميم كلاهما ينتج الآخر إذ لا يمكن ضمان قواعد المواطنة الكاملة إلا وفق قواعد النظام الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: ديمقراطية، مواطنة، عولمة ، خيار، مرتكزات.

Abstract:

Through this article, we aim to shed light on some concepts and understand how the modern democratic state establishes the values of citizenship in light of the manifestations of globalization?

We used the analytical descriptive approach to describe the relationship between the state and citizenship on the one hand, and between the citizen and the rest of the official and informal institutions to which he belongs.

We have concluded that the modern democratic state is the state of citizenship in which everyone lives in peace. The link between democracy and citizenship is an organic interdependence at the core, both of which produce the other, as the rules of full citizenship cannot be guaranteed except according to the rules of the democratic system.

Keywords: Democracy, citizenship, globalization, choice, pillars.

*المؤلف المرسل

1- مقدمة

تعتبر الديمقراطية والمواطنة وجهان لعملة واحدة لا يكاد ينفكان عن بعضهما البعض، فلا يستطيع مفهوم أن يتجلى على أرض الواقع دون تواجد المفهوم التالي، فالقاسم المشترك بين هذين المفهومين هو الفرد المواطن الذي تتجلى مبادئ الديمقراطية في مناحي حياته السياسية و الاجتماعية وترتكز المواطنة في مكامن وعيه الذاتي والجمعي أيضا، ومن هنا يمكن القول: أنه لا ديمقراطية بدون مواطنة ولا مواطنة بدون ديمقراطية، وإذا كانت هذه الأخيرة في تداول السلطة وإدارة الدولة والمجتمع على أساس اختيارات الشعب فإن المواطنة هي مشاعر انتماء ووعي ومسؤولية ورابطة قانونية تنظم العلاقة بين الدولة والمواطنة من جهة وبين المواطن وباقي المؤسسات الرسمية واللارسمية التي ينتمي إليها.

وتشترك المفاهيم السالفة الذكر (الديمقراطية والمواطنة) في كونهما قيما مكتسبة لا يولد الإنسان بهما، بل ينشأ عليهما انطلاقا من مسار الدولة الأولى اذ ينتهج مسلك الديمقراطية كنظام ذا مؤسسات سيادية، ومسار سلوكي ينتهجه الفرد انعكاسا للسياسات الداخلية التي تعمل على تأسيس مفاهيم المواطنة الصحيحة التي تؤسس بدورها إلى مفاهيم الديمقراطية الأصلية ومن هنا تبلور الجدلية القائمة: ديمقراطية سليمة = مواطنة فعالة

وفي خضم العمل على تكريس هذه الجدلية التي ما زالت في تغيير مستمر نتيجة عدة عوامل وأحداث خارجية وداخلية ساهمت بشكل متسارع في عملية البناء الصحيح المرتكز على المقومات الثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية للدولة.

ومن هنا يتضح مجال آخر يجب التركيز عليه وهو فضاءات السيطرة العالمية الفكرية حيث تبلورت مفاهيم جديدة ومعطيات مؤثرة، أعادت بناء مسار العديد من الاتجاهات فلم تعد مقومات المواطنة كافية لوحدها لمعالجة تجليات العولمة التي تعتمد على نفي فكرة الوطن وجعله عالم يستند إلى قوى وايديولوجيات فكرية لا تتناسب ومقومات الأمة العربية الإسلامية ومن هنا يطرح التساؤل الرئيسي: كيف تؤسس الدولة الديمقراطية الحديثة قيم المواطنة في ظل تجليات العولمة؟

انطلاقا من هذا الطرح نحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم لإبراز نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما، كما نحاول دراسة التأثيرات الرئيسية للمد العالمي ومحاولته الرئيسية لفرض مفهوم العولمة بديلا لمفهوم الوطن.

وانطلاقا من الواقع الاجتماعي الراهن الذي تعيشه الجزائر يجب الاعتماد على تكريس وبناء حصون دفاعية شديدة الصد لردع أي هجمات فكرية أو دينية أو حتى جغرافية خاصة وأن الجزائر تعيش ثلاث مستجدات حديثة في شكلها وقديمة في جوهرها وهي:

- الانتقال الديمقراطي السلس الذي عرفته البلاد في ظل ربيع عربي صعب، فالجزائر البلد الوحيد الذي أسس لمفهوم مستنير للانتقال السلمي في ظل أحداث مأساوية جعلت من الربيع العربي خريفا.

- الموقع الجغرافي، القديم بتضاريسه، الجديد باستراتيجياته، حيث أصبح البلد مفتوحا على جبهات متعددة أبانت على أنيابها وأظهرت العداء تصريحا لا تلميحا، فأصبح العداء المصرح به، ضرورة مؤكدة بعد أن كان تخمينا يحصره التاريخ القديم والحديث (الثورة التاريخية/ عشرية الإرهاب)، وعليه صار العمل على قاعدة التأبه والحذر والحيطة مبدأ أساسيا وقناعة مؤكدة لحماية حدودنا الجغرافية وموروثاتنا التاريخية والفكرية والثقافية وذلك في ظل غياب أي ظهير أو سند يمكن الركون إليه للاطمئنان على مصالحنا.

- تشكل العالم الجديد وبداية انتقاله من الأحادية إلى الثنائية وذلك من خلال إعادة تموقع الدول وذلك بإعادة رسم ملامح القوة والضعف لكل طرف وعليه كان لزاما على الدولة التركيز لإعادة بناء مقومات المواطنة الصحيحة انطلاقا من قاعدة ماذا نعلم وكيف نعلم؟ ومن نحن؟ وماذا نملك؟ وأين سيكون التمركز القادم إلى غيرها من التساؤلات التي يجب بناؤها عن وعي ومسؤولية بناء جيل يعلم موقعه الحالي في ظل التقلبات الجيواستراتيجية.

2- مرتكزات الديمقراطية

يذهب الفيلسوف جون جاك روسوا في تعريفه للديمقراطية إلى العمق الذي تحمله وليس فقط في التسطيح الذي تمارس به " أن رصيد الديمقراطية الحقيقي ليس في صناديق الانتخابات فحسب بل فيما يكمن في وعي الناس"، معنى ذلك أنها ليست قواعد دستورية وتشريعية فقط، وإنما هي في الأساس ثقافة وممارسة وحسن اختيار، الكثير منهم يظن أن الديمقراطية الحقيقية هي نتائج أفرزها الصندوق نتج عنه حكم الأغلبية للأقلية، ويعتبر هذا الوصف عملية تبسيطية لممارسة عميقة. فالديمقراطية هي مجموعة قيم إنسانية مجتمعة تتمثل في احترام حقوق الإنسان، وحريته، وبالعدالة الاجتماعية وبالفصل بين السلطات والمساواة، وحرية الرأي والمعتقد.....إلخ

وانطلاقا من مبادئ الديمقراطية الصحيحة حققت المجتمعات نقلة في مسارها التقدمي حيث تسارعت خطط التنمية الاجتماعية بكل أشكالها، فمن خلالها أعاد الفرد تنظيم حياته من جديد، فبدلا من أن تكون السلطة في يد شخص واحد يشرع وينظم أصبحت السلطة بيد الشعب وباقي المؤسسات المدنية لكل منها إطارها الذي تعمل فيه، وتمارس من خلالها العملية الديمقراطية التي تقوم في جوهرها على نظام سياسي عادل من حيث الحقوق والواجبات، كما تعمل على أساس أنها وسيلة رقابية متعددة الأوجه، فهي تضبط مسار عمل المؤسسات التنفيذية ومحاولة تعديل أي تجاوز أو انحراف عن المبادئ العامة المتفق عليها سابقا، كما تراقب عمل المشرعين الذين يصدرون القوانين ويخططون لمستقبل سير مؤسسات الدولة.

وبفضل الآليات التي توفرها الديمقراطية في المجتمعات أصبحت هناك أفاق جديدة للعمل الجماعي لما فيه مصلحة المجتمع والأفراد(جون جاك روسو) وفق أنماط تربوية حديثة.

2-1- التربية الديمقراطية وتأسيس مفهوم المواطنة الوطنية:

للديمقراطية العديد من المقومات والمبادئ العامة التي ترتكز عليها لتنتشر وتسود عقول الأفراد والمؤسسات وعلى رأس هذه القيم، الإيمان بكرامة الإنسان بغض النظر عن حسنه أو لونه أو عرقه أو انتمائه السياسي والفكري، وباعتباره (أي الإنسان) أداة من أدوات التنمية والتغيير، وله الحقوق كاملة لا ينبغي المساس بها، كحقه في العيش الكريم والحماية والأمن والمواطنة وحقه في إبداء رأيه واعتراضه عن الأفكار التي يرفضها...إلخ، من القيم التي يحفظها له نظامه الديمقراطي.

ولتحقيق جميع هذه القيم لابد من الاستناد على سبل ووسائط متعددة وفعالة لتوطيد وتوطين هذه المفاهيم في عقول الأفراد، إذ ليس من المعقول، تسطير هذه المقومات ونشرها وتعميمها بقرار سياسي أو تعليمة فوقية، كون أن هذه القيم مرتبطة بأخلاق البشر وأنماط تنشئتهم وعليه، فإن الاعتماد الرئيس على مؤسسات التربية ضرورة لابد منها لتوطين دعائم الديمقراطية التي لها قوي ارتباط قوي بالتربية والتعليم باعتبارهما هما الأقدر والأنسب على نقل محتواها وكيفية ممارستها عبر جميع أطياف وفئات المجتمع، باعتبارها أسلوب حياة يحتوي على قيم المواطنة الصالحة التي تهدف إلى ارساء دعائم الدولة الوطنية القوية، التي تعطي للتربية وجها عمليا بعيدا عن الكتب

والأفلام وتبني جدلية ذات بعد اجتماعي تربط بين التربية والديمقراطية حيث يتأثر كلاهما بالنتائج المحققة على أرض الواقع، فالديمقراطية الصحيحة لا تنبت إلا في مجتمع متعلم كذلك فإن التربية لا تتم ولا تتطور ولا تستقي إلا في مجتمع ديمقراطي تسوده الحريات ومبادئ الاحترام بين البشر (الشيباني، 1986، ص 19).

وتتضمن التربية الديمقراطية ثلاث أبعاد رئيسية:

2-1-1- ديمقراطية التعليم: ويقصد بها بناء التعليم وتنظيم مدخلاته المادية والبشرية بما يحقق تكافؤ الفرص للمتعلم، من دون عوائق مادية أو معنوية متعلقة بشخصه تعيقه عن إكمال مهمته التعليمية.

2-1-2- الديمقراطية في التعليم: ويقصد بها إدارة النظام التعليمي وتنظيم صناعته بأسلوب ديمقراطي يضمن التفاعل والتعاون والتنسيق بين جميع المؤسسات ذات الصلة بالعملية التعليمية.

2-1-3 - تعليم الديمقراطية: ويعني بها تزويد المتعلم بالمفاهيم والمعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات الخاصة بالديمقراطية عن طريق معرفة التشريعات والمؤسسات والهياكل والممارسات الديمقراطية ذات الصلة بهدف تكوين نشئ له مؤهلات ومكتسبات علمية لممارسة الديمقراطية في اطارها الرسمي المؤسساتي، أو في إطارها غير الرسمي والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

إن ارتكاز أي دولة على هذه المبادئ الثلاث لتأسيس الفكر الديمقراطي، معناه نجاحها (أي الدولة) في بناء مواطن كفؤ ذو فعالية مطلقة لا يستكين لركن تحت أي ظرف فهو بالإضافة إلى تربيته الأسرية والاجتماعية، لديه استحقاق إضافي وهو تربيته الديمقراطية التي تدفع به إلى مصاف الإبداع والتنمية والانفتاح وعلى أساس هذه المبادئ تبني الدولة أفرادها الواعين بحقوقهم وواجباتهم بعيدا عن أي تأثيرات وايديولوجيات فلسفية أو دينية أو سياسية، أما إذا انتهجت الدولة مسالك تربوية بعيدة عن المقومات السالفة الذكر فإننا سنلاحظ نماذج سياسية واجتماعية خاصة أو عامة لا علاقة لها لا بالمواطنة ولا بالديمقراطية بسبب انتهاج أساليب تربوية فارغة من إطارها النوعي الهادفة لتأسيس فكر نموذجي

قبل الخوض في تحديد الأسس الرئيسية لتكوين مفاهيم ثابتة للمواطنة يجب أولا الحديث عن أهم المصطلحات التي تعتبر القاعدة الأساسية لبناء أي سلوك ديمقراطي متكامل سواء على مستوى مؤسسات الدولة، أو على مستوى فردي وعليه يجب ضبط المفاهيم الرئيسية التي لها علاقة بالموضوع المشار إليه.

2-2- الوطنية:

تعتبر الوطنية الإطار الفكري لمفهوم المواطنة، فالأولى عملية فكرية أما الثانية فهي ممارسة عملية ناتجة عن تراكمات لعمل الكثير من المؤسسات الاجتماعية والسياسية للدولة أنتجت فكرا ووعيا متعلق بكيفية التعلق برقعة جغرافية اسمها الوطن، وهو المكان الذي يشعر فيه الفرد بالانتماء والولاية له فهو الحاضن الدائم له، وتعتبر العلاقة بينهما (الوطن/الوطنية) علاقة تكاملية ترسخ مفهوم الانتماء الحقيقي.

وانطلاقا من التعلق الراسخ بالوطن تظهر الوطنية الحقيقية التي تعتبر انتماءا طبيعي وجذري في كينونة الشخص، يستثيره دونما شعور أو وعي منه للعمل والغيرة على بلده دونما الحاجة الى أن يكون ذلك مطلبا قانونيا أو مشروع سياسي يجب الالتزام به، وتتضمن الوطنية مفاهيم رئيسية ترتكز عليها وهي كالتالي:

- **الواجب:** قيام الأفراد بواجباتهم اتجاه أوطانهم دون تذمر أو تردد (طواعية)
- **العاطفة:** الرابط الروحي والذي يترجم إلى ممارسات ايجابية اتجاه الوطن.
- **الولاء:** ولاء الفرد إلى دولته ونظام بلده.
- **تقديس الوطن:** حيث يعبر بوصلة لاتجاهات الفرد الفكرية والسياسية (التومي، 2019، ص281).

2-3- المواطنة:

يؤكد هذا المفهوم على نوع خاص من الولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الأقربين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي لتحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات(الكناني، 1996، ص 373).

وفي الاصطلاح " هي صفة الموطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن"(إسماعيل، 2011، ص23) وقد تغير مفهوم المواطنة عبر مراحل مختلفة وذلك بسبب التغيرات التاريخية التي صاحبت بناء الدول والأنظمة حيث اتسع المفهوم من كونه تركيبة سياسية ترتبط بالتجنس واستكمال الحقوق والواجبات المحددة بداخل إطار الدولة، إلى كونه عملية تربوية تعمل على اكتساب الأفراد روح المسؤولية ونشأتهم على مبدأ الانتماء للوطن والإخلاص في العمل، وبالتالي أصبح رديف كلمة مواطنة هو التربية الوطنية.

وتتكون المواطنة من ثلاثة عناصر رئيسية هي:
- **العنصر المدني:** ويتضمن الحرية الفردية وحرية التعبير والاعتقاد وحق التملك وحق التصرف....إلخ.
- **العنصر السياسي:** ويعني الحق في المشاركة السياسية، وتظهر فعالية المواطن من خلال البرلمان.
- **العنصر الاجتماعي:** ويقصد به تمتع المواطن بخدمات الرفاهية الاجتماعية وإتباع حقوقه الاقتصادية والتي تتضمن التعليم وحسن الرعاية الصحية وتقلد المناصب عند توفره على الشروط المواتية.

وعموما يمكن القول أن الوطنية والمواطنة وجهان متباينان من وجوه الارتباط بالوطن وكيانه السياسي وعندما نتحدث عن المواطنة كنظام حقوق وواجبات فإنما يعني في الوقت ذاته حقوق المواطن وواجباته في الدولة، فحقوق المواطنين هي واجبات الدولة وواجبات الدولة هي حقوق للمواطنين وانطلاقا من هذه العلاقة الجدلية يجب التركيز على كيفية بناء وعي ذاتي للفرد، وعي بحقوقه وواجباته وكيفية تأديتهما لأنه إذا صلح الفرد الذي هو قاعدة الهرم، تصلح باقي مؤسسات الدولة السياسية منها والاجتماعية.

2-3-1- مفاهيم مرتبطة بالمواطنة:

- **الوطن:** هي المنطقة الجغرافية التي يقيم عليها الأفراد والجماعات ويتخذونها مقرا دائما مهما اختلفت مساحة هذه الرقعة، فالوطن هو قطعة أرض ذات حدود روحية قبل أن تكون هناك أصوار ورسوم جغرافية، فكل أرض هي وطن للساكنين فيه تربطهم روابط اجتماعية وثقافية مشتركة وتتوحد أفكارهم ومشاريعهم.

- **المواطن:** يطلق على كل فرد يتمتع بكافة الحقوق سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو حقوق التضامن في الدولة التي ننتمي إليها، فهو عضو في هذه الدولة ويحمل جنسيتها وله على قدم المساواة مع الآخرين نفس الحقوق والامتيازات التي يكلفها دستور تلك الدولة لمواطنيها، كما أن عليه واجبات يقوم بها اتجاه وطنه ودولته.

- **الانتماء:** هو شعور داخلي يرتبط الفرد من خلاله بوطنه فيبقى مخلصا له وفيا لجميع مؤسساته ومجتمعه، ويجعله مهتما بمصلحة وطنه معتزا به تغذي الحقوق والامتيازات التي يكملها الدستور وتدفعه للوفاء واحترام واجباته تجاه وطنه(ليله، 2013، ص11).

3. تأسيس قيم المواطنة في ظل النظام الديمقراطي

تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة على أنها "علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق"(خليفة، 2001، ص 118)، لكن جراء التغيرات المتسارعة التي عرفتها المجتمعات توسع مفهوم المواطنة وازداد تعقيدا فتجاوز العلاقة النمطية المتمثلة في الحقوق والواجبات ليصبح ثقافة وممارسة يومية بل تعدى ذلك ليصبح أسلوب حياة ونمط معيشة، ويرى الكاتب نجيب كمال أن " القوة الحقيقية للمواطنة تكمن في ثقافة المجتمع، إذ أن قيم المواطنين وعلاقاتهم الاجتماعية والمفاهيم المقبلة بقضية المواطنة وحقوقها، تمثل الشرط الأساسي لضمان هذه الحقوق"(كمال، 2004، ص 40).

ولعل من أهمم القيم التي يجب ضمانها في المجتمع لتأسيس فعلي لمفهوم المواطنة هي مجموعة من القيم الأساسية والمتمثلة في:

- الحق في المساواة
- الحق في الاختلاف
- الحق في التضامن

3-1- قيمة المساواة:

يأتي الحق في المساواة في مقدمة القيم العليا باعتباره حقا طبيعيا للإنسان، فالمساواة هي قيمة مبدأ يتم على أساسه الاعتراف بحقوق وواجبات الأفراد، وهي المعيار الوحيد لتطبيق تلك الحقوق، وتتجلى مظاهر المساواة عند تطبيق القوانين العامة والخاصة، وفي هذا الإطار يكون مسار تحقيق مبادئ المساواة لتأسيس مواطنة فعلية وإيجابية في القانون، وأمام القانون.

ففي القانون: يكمن مبدأ المساواة، عند احتوائه على مبادئ ومضامين تعترف بحقوق كل الأفراد دون تميز على أساس جنس أو عرق أو دين.

أما أمام القانون: فهي أن ينال جميع الناس حماية القانون على قدم المساواة دون تميز في المعاملة على اعتبار أن خصائص القانون المجردة تنطبق على الكل دون استثناء.

ولتحقيق المثالية في إنشاء مبادئ المساواة يجب القضاء على أهم وأصعب عقبة تعيق المسار النموذجي لبناء مواطنة نموذجية والمتمثل في التمييز، فلتحقيق المساواة يجب تطبيق الأساسيات التالية:

- عدم التمييز جملة وتفصيلا.
- الإقرار بعدم مشروعية التمييز.

- إصدار قوانين ردعية لمعاقبة كل من يؤسس لفكر أو منطلق تمييزي أو عنصري

وفي الأخير يمكن القول، أنه يصعب تحقيق المواطنة في مجتمع لا يقر بمبدأ المساواة، بل نستطيع القول أنه لا يوجد نظام ديمقراطي يتجاوز مبدأ المساواة، فهذا الأخير هو قيمة إنسانية تقاس بها الحقوق حيث يتمتع الأفراد بجميع حقوقهم في ظل التقسيم العادل لجميع مكتسبات الوطن المادية والمعنوية.

3-2- قيمة الاختلاف:

حق الاختلاف هو حق الفرد في أن يكون مختلفا، ويعبر عن ذلك الاختلاف والتفرد بكل حرية ودون أن ينكر عناصر تفرده خوفا من أراء أو مواقف جماعة معينة تعيقه عند إبداء حريته في الاختلاف والتميز، الذي يتكون في حد ذاته من نوعين:

الاختلاف الفطري: ويقصد به الاختلافات الخلقية التي يولد بها كالجنس وملامح الوجه وطول القامة....إلخ من الاختلافات الجسدية التي تجعله محل تميز عن باقي أفراد محيطه.

الاختلاف المكتسب: وهي الاختلافات التي يكتسبها الفرد مع مرور الزمن وبمحض حريته كالاختلاف في الرأي أو العقيدة أو باقي التوجهات النفسية والعقلية.

وتستوجب هذه الاختلافات الفطرية أو المكتسبة، الحق في الاحترام والتقبل من أجل بناء بيئة سليمة يسودها التعايش والتسامح، دون اعتبار الاختلاف دونية أو نقص، فمفهوم الاختلاف في عمومه يضمن حق الأفراد والجماعات في التمتع بمختلف المكتسبات المتمثلة في حقوق الإنسان والحرية الأساسية، دون أن يقمع أو يضطهد بعضهم باسم الاختلاف(الكندي، 2013، ص16).

3-3- الحق في التضامن:

وفق الفيلسوف دوركايم، ينبع مبدأ التضامن من الضمير الجمعي، الذي يفرض مبدأ التكافل بين الأفراد لتحقيق المصلحة الجماعية، فكل الأفراد محتاجون لبعضهم البعض، وتتخذ قيمة التضامن أشكال متعددة منها:

التضامن بين الأفراد المتفاوتون اجتماعيا وماليا: حيث يعمل كل عنصر على إسناد غيره فيما يملك لتعويضه (أي الآخر) فيما لا يملك.

التضامن بين الأجيال: ويعني عمل الأجيال السابقة على حفظ الموارد المادية والمعنوية لاستغلالها لاحقا من طرف الأجيال القادمة.

التضامن ما بين الدول: في حالة حدوث الحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات....إلخ.

في العموم يعتبر مبدأ التضامن ذا قيمة اجتماعية وقانونية مهمة في تعزيز مفهوم المواطنة وتعايش المواطنين، وبقدر ما تمثل المواطنة علاقة الفرد بالدولة فإن التضامن يمثل قيمة أصلية في علاقة الأفراد فيما بينهم، وكذلك في العلاقات بين الدول.

4. شروط بناء المواطنة الايجابية في ظل الدولة المدنية:

يعتبر الفرد البالغ، الواعي، المتمتع بجميع قواه العقلية والنفسية أهم المكونات الأساسية لبناء فعلي وإيجابي لمفهوم المواطنة، وذلك كونه يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع بإشراف من الدولة وتحت سيطرتها، وتساعد عمليات التنشئة

بمختلف أنواعها على استيعاب الفرد أهداف الجماعة وتراثها فيعبر بذلك عن مصالحها، وبذلك يصبح الفرد الراشد هو المساحة التي تتقاطع فيها الحقوق والواجبات، هذا التقاطع الذي يؤدي تجسيده إلى تعميق مفهوم المواطنة في شقيها الرسمي و اللارسمي، وبذلك نؤسس لدولة مكتملة النضج، قوية الدعائم، لها من القوة ما تحمي به حدودها الجغرافية والفكرية معا دون خوف من اختراق علمي أو ديني أو فكري. لكن السؤال المطروح، ما هي الشروط الواجب توفرها لتحقيق المواطنة الايجابية؟.

4-1- الشرط الأول: وجود مناخ سياسي تسوده الديمقراطية كون هذه الأخيرة هي الحاضنة لمبدأ المواطنة، الذي يزهر ويتعمق في وعي المواطنين وتصرفاتهم انطلاقا من مبدأ التأكيد على مركزية القرار بدل مبدأ مركزية الجماعة التي بدورها تؤكد على أن الشعب هو مصدر القرار الذي ينبع من نظام يمثل توجهاته وأفكاره ولا يتأتى ذلك إلا بالأيمان بمبدأ المساواة السياسية والقانونية بين الأفراد بصرف النظر عن المذهب أو الدين أو الجنس، وحتى تكون المواطنة فعالة لابد من توفير قدر عالي من الوعي المستند على إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية والتي تمتاز بالمصداقية والاستمرارية.

4-2- الشرط الثاني: تستند المواطنة الايجابية على إلزامية تتمتع جميع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهي ما يعني عقد اجتماعي يؤكد على أن المواطنة في الدولة هي مصدر كل الحقوق والواجبات، كما تعتبر مصدر لرفض أي تميز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار سواء كان الجنس، أو الدين، أو العرق، أو الثروة، أو اللغة(ليلة، 2013، ص 90).

وفي هذا الإطار يتطلب التأكيد على بناء المواطنة الفعالة، التركيز على المساواة والعدل الاجتماعي فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عمل دائم ومستمر لمؤسسات الدولة من أجل رسم ملامح وطن يتساوى فيه جميع المنتمين إليه دون إقصاء أو تهميش لطرف أو لآخر بحجة الاختلاف أو التفرد. فالوطن هو وعاء تنصهر فيه جميع الاختلافات في إطار الولاء والانتماء المطلق الذي لا تشوهه شائبة ولا تزيله نائبة، ولا يمكن فعل ذلك إلا من خلال تربية أصيلة ترتكز في مقوماتها على ضرورة التمتع بالوعي الكافي لتحقيق الولاء المطلق لتاريخها وحاضرها.

5- المواطنة والسيادة في مواجهة آثار العولمة

لقد اقترن مفهوم الدولة الوطنية ذات السيادة بقوة بمفهوم المواطنة إلى درجة القول أن الدولة الوطنية هي دولة المواطنة بامتياز، فصناعة المواطن الديمقراطي هو أهم إنجازاتها، إضافة كونه ذا حقوق، فإنه يعتبر مشارك فاعل في التشريع والحكم(الفتاح، 1998، ص37).

فالدولة الوطنية هي عبارة عن شعب يعيش على إقليم وطني، وله حدود وطنية يتبادل الأفراد على هذه الأرض المنافع والخدمات في سوق وطنية ويستعمل نقودا وطنية، ويتواصل بلغة وطنية و يتلقى تربية وطنية، ويمرر المواطنون ثقافاتهم وأفكارهم وعاداتهم إلى الأجيال تحت مسمى الذاكرة الجماعية التي تكون ممثلة ببعض الرموز كالعلم الوطني، العملة الوطنية، سلطة ذات وسيادة وطنية، فالالتزام القائم بين الدولة والمواطن يتعرض للتأثيرات الداخلية والخارجية وفق المعطيات المستجدة التي تعيشها الدولة، ومن بين أهم التأثيرات التي طغت على الساحة فكرة العولمة، فمنذ تحول هذه الأخيرة من فكرة ذات بعد اقتصادي إلى توجه عالمي يستهدف إلى كسر الحواجز الثقافية والاجتماعية والسياسية بين الاقليم والدول، ظهرت إشكالية جديدة تمثلت في كيفية

مواجهة تجليات العولمة في ظل سيادة الدول، خاصة إذا علمنا أن من أهدافها إضعاف السلطة الوطنية أو إلغاء دورها والتقليل من فاعليتها وقتل روح الانتماء في نفوس مواطنيها واستئصال كل اعتراض بهذا الانتماء وإشاعة روح التمرد عندهم.

إن العولمة نظام يقفز على الدولة والوطن ليحل محل ذلك النزعة الإنسانية والعالمية، وفق استراتيجيات ممنهجة لإحياء بعض الإيديولوجيات والثغرات المفتتة للدول والقاضية على مفهوم المواطنة التي تعلو على الولاءات الضيقة، فتتجه نحو الانحسار من خلال مجموعة من التحولات السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي التي تدفع بالأفراد إلى العزوف عن التعلق بماضيهم والاعتراف بحاضرهم(زبير، 2017).

وفي العموم يمكن القول أن العولمة إرادة استبدال الانتماء الوطني الذي يصنعه العرق والدين واللغة إلى انتماء عالمي لا يقر لا بدين ولا لغة ولا تاريخ، وبالتالي تنصهر الشعوب في بوتقة العالمية البعيدة كل البعد عن تاريخنا وحضارتنا العربية الإسلامية، ومن هنا يتضح الاختراق الثقافي والاجتماعي لمفهوم المواطنة حيث تعمل الدول على تسييج موروثاتها التاريخية والثقافية والاجتماعية من كل موجات خارجية خاصة إذا اعتبرنا أن الهوية الثقافية هي روح الأمة التي تبث اعتراض المواطنين بانتمائهم ولا يكتمل هذا البناء إلا من خلال اتحاد ثلاثة عناصر مهمة هي (الجابري، ص 1):

- **الوطن:** بما يمثله من بعد جغرافي يتعلق به الأفراد المواطنون ويعتزون به، ذا دلالة رمزية لما يحمله من مسار طويل للذاكرة الجماعية فيقوي بذلك وجدانهم ويتعزز انتماؤهم.
- **الأمة:** وتمثل البعد الروحي التي تصنعه الثقافة المشتركة الذي تعتبر عامل ترابط قوي بين الأفراد المعتزين بتراثهم وتاريخهم.
- **الدولة:** وهي الكيان الذي يؤسس التميز والانتماء ووحدة الوطن ووحدة الأمة باستعمال كل الأساليب المادية واللامادية للحفاظ على الكيان الروحي للأمة.

إن العولمة مفهوم يتناقض جملة وتفصيلا مع مفهوم المواطنة، فهذا الأخير يرتبط بالوطن في حين يرتبط المفهوم الأول بالعالم، وما لم يكتسب المفهوم الثاني كل المقومات الروحية والمادية للثبات والاستمرارية فإنه لا محالة سيتعرض للزوال والاضمحلال، وبزوال المواطنة تضمحل الدول والأقاليم، فالعولمة كما يشير إليها عبد الإله بلقزيز(بلقزيز، 1998، ص35) بأنها اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على باقي الكيانات الأخرى، هذا الاختراق الذي يمتد بقوة التكنولوجيا لإهدار سيادة باقي الدول تحت مسميات منمقة.

6- تأثير العولمة في إضعاف قيم المواطنة

إن بروز العولمة كتيار إيديولوجي متضمن في محتواه مفاهيم سياسية، اقتصادية واجتماعية أدى إلى زعزعة الكثير من القناعات على الصعيد الدولي والوطني للكثير من الأقاليم.

فعصر العولمة الآن يشهد ميلاد شكل جديد من المواطنة يطلق عليه اسم المواطنة الاستعراضية التي تقابل كلا من المواطنة القديمة والمواطنة الحديثة، فالمواطنة القديمة ذات طبيعة تشاركية حيث عرف المؤرخون المواطن بأنه شخص يساهم في تسيير العدالة والإدارة بينما ترتكز المواطنة الحديثة على الحقوق والواجبات في العلاقة بين الدولة والمواطن والفرد، وتتجاوز المواطنة الاستعراضية هذين التصورين للدولة لتركز على نشاطات الأفراد الذين ينشطون كمواطنين عالميين في منظمات جماعية من أجل غايات كونية(العياشي، 2014، ص04). ورغم

حداثة المصطلح إلا أنه يحمل في مضمونه مبادئ العولمة لكن تأثيراتها تؤدي إلى تراجع في مضمون ودلالة المواطنة وذلك بسبب التغيرات الحاصلة في أدوار الدولة، وزوال الحرب التقليدية بالإضافة إلى بروز العديد من الهويات الحضارية والدينية والعرقية مما أضعف الأسس الجوهرية للمواطنة القائمة على الدولة الوطنية.

وتتجلى عوامل أخرى مغايرة تقوم بتعزيز مصادر بديلة للهوية والانتماء، وهي مصادر موجودة في الانتماءات العابرة لحدود الدولة مثل الهويات الدينية والثقافية والعرقية، إذ يسهم التنوع الاجتماعي المميز لمعظم دول العالم الناتج عن هجرات الشعوب بين الدول وتطور وسائل الاتصال على المستوى الكوني في انحسار نفوذ الدولة الوطنية بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية العابرة للحدود والنضال السياسي من أجل أهداف إنسانية مشتركة مثل قضايا حقوق الإنسان ووضعية المرأة، وباقي القضايا العالمية التي تعمل على إضعاف الشعور بالمواطنة وتعزيز الانتماء العالمي المبني على أسس وروابط تتحدى حدود الوطن ومن بين العوامل الرئيسية التي أفرزتها تجليات العولمة وساهمت بشكل مباشر في إضعاف مشاعر الانتماء.

6-1- المواطنة المزدوجة: أدى هذا القانون الذي يتمثل في منح المواطنين هوايات مزدوجة، الأولى تخص موطنهم الأصلي (النشأة، أو الأصول الأولى والثانية موطن العيش، هذا القانون سمح لمزدوجي الهوية إلى عدم الاستقرار على مبدأ الانتماء المشترك والموطن الأصلي، مما أضعف لديهم الشعور بالمواطنة وأضعف هذا الحس الوطني لديهم.

6-2- الحقوق العالمية: أصبحت الحقوق العالمية ذات طابع إلزامي وأنشأت لذلك هيئات ومواثيق للحفاظ على حقوق الأفراد من باب الإنسانية، فأصبح للمواطنين غرباء الحقوق مثلهم مثل المواطنين الأصليين.

6-3- مكانة المقيم: أصبح حق الإقامة مرتبطا بحقوق أخرى كانت في الماضي تخص مواطني الدولة فقط وبفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول منح مجموعة حقوق للمقيمين على ترابها بصرف النظر عن موضوع المواطنة مثل حق العمل بأجر، وحق الامتلاك مما يعتبر نوع من أنواع المواطنة غير الرسمية.

ومما ورد سابقا نلاحظ بداية انحسار الدولة الوطنية في سياستها للتحكم في رقعتها الجغرافية، حيث أصبح النظام الدولي يفقد تدريجيا صفته الدولية، حيث أصبحت الدول أمام فضاءات تتداخل فيها المصالح الاقتصادية، الأديان، الثقافات، الأفراد.....إلخ وبالتالي لم تصبح العلاقات الدولية من صنع الدول فقط بل تحركها سياسات جديدة تقودها تيارات العولمة إذ انتقل التفاعل الدولي من كيان الأمة ليصبح نتاج ثلاثة عوالم مختلفة، تستدعي الفرد من خلالها ليصبح فاعلا في الساحة الدولية وذلك عبر ثلاث نداءات:

نداء المواطنة من طرف الدولة

نداء المصلحة من طرف المستثمرين وأصحاب المشاريع

نداء الهوية والذي يعتمد على الانتماء الهوياتي والذي يسمو على مستوى المواطنة ومستوى المصالح الاقتصادية كونه شعور فطري يولد به الإنسان فيربطه بموطنه ومسقط رأسه الأول (عمادة، 2017، صفحة 174).

7- أهمية مقومات الشخصية الوطنية في تعزيز الانتماء

لتحقيق المواطنة تعتبر المقومات الوطنية الأسس المتينة في بناء الشخصية الوطنية لما فيها من ثوابت ومتغيرات يكون مجموعها مسمى الوطن الواحد أو التراب الواحد، فهذه الروافد مجتمعة

يمكن أن تحقق التفاعل الاجتماعي الذي يمنح كل أفراد المجتمع أنماطا من السلوك ومختلف القيم والمعايير التي تحقق المواطنة الايجابية، وتتفاوت هذه المقومات فميا بينها على النحو التالي:

7-1- الدين: يعتبر من أكثر العوامل الموحدة للشعوب وهو أيسر الطرق لتحقيق الوحدة النفسية والروحية في أي وطن كان مما يجعل التكافل والترابط بين أبنائه أيسر تحقيقا وأدعى إلى التوافق والترابط بين أطياف البلد الواحد.

7-2- الرابطة اللغوية: يقول ابن باديس " لو أن الجزائريين تخلوا عن لغتهم (مثلا) تحت ضغط الاحتلال واستبدلوها بلغة المحتل، لكان الذي ينهار ليس هو اللغة العربية وحدها، ولكن تنهار معها الشخصية الوطنية الجزائرية، ميراثها الثقافي والحضاري (الاطرش، 2008، ص 36)، ويتضح من خلال ما ذكر أن اللغة هي حجر الأساس الذي تبنى عليه الأوطان بل هي النار التي تصهر كل الاختلافات وتحيلها مزيجا موحدا متناسقا متجانسا لا يحمل في طياته أي شائبة.

7-3- التاريخ المشترك: إن طبيعة الإنسان تسعى دائما إلى التطلع لمعرفة أصله من أجل ترسيخ جذوره في الأرض التي ينتمي إليها وهذا يعني أيضا السعي الحثيث لتخليد تاريخ الآباء والأجداد الذين صنعوا قصص وروايات نمت عند حبهم الخالد لأوطانهم، فضحوا بكل ما يملكون لتحقيق استقلال أوطانهم من شرور المستعمرين، وعلى أبناء الوطن الواحد التشبع بتاريخهم والاقتداء بالسلف ممن سطروا لميلاد دولة جديد تحكمها الحرية والعدالة والاستقلالية التامة عن كل ما يشين هوية الأمة.

7-4- الثقافة: هي في معناها العام عبارة عن أنماط السلوك والأعراف والتقاليد المتوارثة كما هي مجموعة قيم وعقائد تشمل عنصرين المادي والمعنوي، فالمعنوي اللغة والفنون والنظم والقوانين وجميع الأنماط السلوكية الايجابية، أما النسق المادي، فهو كل مرافق الحياة المادية التي يستعملها أفراد الوطن، الطرق، وسائل النقل، وجميع مخرجات الأنساق الاقتصادية سلع، سيارات....إلخ، وتساهم الثقافة الموحدة في رسم ملامح وطن يسوده السلام والتفاهم بين أفراده كما يعتمد هؤلاء على مبدأ "لا بديل للوطن" لضمان العيش الكريم وعليه يمكن القول أنه لا مجال لتحقيق المواطنة الفعالة والايجابية دون الحديث عن وطن يتسم بالتاريخ المشترك والانتساب للدين الواحد والثقافة الموحدة.

8- دور المؤسسات الاجتماعية الجزائرية في غرس مبادئ المواطنة المحلية

8-1- المدرسة و دورها في تثبيت قيم المواطنة :

إن تفعيل قيم المواطنة أصبح من التحديات التي باتت ترمي إلى وجوب ترسيخها كقيمة مضافة إلى أجيال اليوم والغد كون التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية باتت هي الأخرى تدعو لتبني هذه القيم للاستجابة إلى الوضع الراهن الذي أتى على المجتمع والفرد بالخصوص من خلال موقعه كمواطن له أبعاد وحدود مختلفة مع جميع المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها.

وباعتبار المدرسة واحدة من هذه المؤسسات الاجتماعية لم يصبح لديها إلا خيار واحد وهو رفع التحدي في ظل العولمة وما تفرضه من تحولات خاصة فيما يتعلق بقيم المواطنة، والتي تسعى إلى إعطائها صورة جديدة موحدة عالمية وهذا ما تسعى المدرسة الجزائرية إلى تفنيده جزئيا باعتبار أن هذه القيم ما هي إلا امتداد لثقافة وقوانين المجتمع الذي وجد فيه الفرد فهي الآن مطالبة بتعزيز ثوابث وقيم الأمة الجزائرية بعيدا عن أي انتماءات سياسية أو دينية أو ثقافية لا تخدم وحدة هذا الشعب وتحترم تاريخه وأصالته، ولنجاح المدرسة المعاصرة في مواكبة التطورات الراهنة مع

الثبات على مبادئ الأمة وقيمها، وجب الاستعانة بأهم الدراسات الحديث لتكوين عمل الطفل وصقل قدراته وقد وضعت من أجل إنجاح التربية على المواطنة ثلاث نماذج تعليمية تمثلت فيما يلي:

8-2- النموذج التجسيدي أو المحاكاة: يعتمد فيه المعلم على شخصية تاريخية أو حدث تاريخي مهم، ويستعمل فيه الطابع السردي حيث يعيد تجسيد الواقع والشخصيات بأسلوب حي وملموس برفقة التلاميذ، فيدخلهم بوتقة التاريخ وينعش ذاكرتهم من خلال إعادة إحياء الوقائع والأحداث.

8-3- النموذج التماثلي: هذا النموذج يرتكز على فكرة اعتبار المدرسة مجتمع مصغر يتعلم من خلاله التلميذ احترام النظام والقانون والطاعة ومعنى الحق والواجب فيتعلم النظام المحقق في المؤسسات كالانتظام في الوقوف والجلوس والدخول والخروج والسير....إلخ مما يسمح له بالانتظام في المجتمع.

8-4- النموذج الواقعي: ويتم من خلال احتكاك التلاميذ بالواقع من خلال تنظيم الزيارات الميدانية ودعوة الشخصيات التاريخية واستعمال الجرائد المخصصة للأطفال والحصص التلفزيونية...إلخ (وها هو النموذج المعتمد في الجزائر)

وفي الأخير يمكن تلخيص المبادئ الرئيسية التي تعمل عليها المدرسة في:

- تدعيم وجود الدولة الحديثة والدستور الوطني.
- تنمية قيم الديمقراطية والمعارف المدنية
- المساهمة في الحفاظ على استقرار المجتمع
- تنمية مهارات اتخاذ القرار والحوار واحترام الحقوق والواجبات
- تعزيز مفهوم الحس المدني لخدمة أمن واستقرار المجتمع.

9- التوصيات

9-1- على المستوى الرسمي:

- إعادة الاعتبار للغة الأم وهي اللغة العربية كونها لغة التواصل والتشارك إضافة لاعتبارات دينية واضحة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال اعادة الاعتبار للحجم الساعي المقترح لكل الأطوار، دون تناسي اعادة النظر في محتوى ومضامين المواد المدروسة.
- إعادة تدريس روح التاريخ بطرق حديثة بعيدة عن التكرار والتلقين والحفظ، ومن خلال خلق نماذج وقدوة لكل المراحل العمرية وذلك بتكثيف الحجم الساعي والملاحظ أن كل البلدان المتحضرة تولي لمادة التاريخ أهمية بالغة. كما يجب إعادة إحياء جميع رموز الدولة الوطنية من مؤسسها الأمير عبد القادر إلى غاية منقذها الراحل القايد صالح وترك قائمة النماذج المقتدى بها مفتوحة للجميع دون استثناء فالكل قادر أن يكون رمزا وطنيا من خلال ما سوف يقدمه لوطنه من تضحيات(أبطال معاصرين ساهموا في إصلاح و حماية الوطن).
- التركيز والتأكيد على إنشاء مادة ثابتة من السنة الأولى ابتدائي إلى غاية نهاية التعليم الثانوي، مع اختلاف طرق ووسائل التدريس حسب خصوصية كل مرحلة عمرية، وتسمى هذه المادة "الجزائر" والتي تعتمد على استشعار الوطن ككائن حي تربطه بهم علاقات محبة وود وشوق إن طال البعد والاغتراب الفيزيقي وتهدف هذه المادة إلى تحويل الوطن من مفهوم نظري إلى مفهوم مادي فيزيقي، حيث يقوم المعلم بإعادة بناء صورة الوطن بطرق تجريبية وليس تجريدية فيشعر الطفل أن وضعه الاجتماعي الحالي المتميز بالاستقرار والأمن ما هو إلا نتيجة جهاد أشخاص وتاريخ ممتد وموقع استراتيجي متميز .
- تحديد الموقع الجغرافي للوطن، مساحته وحدوده ومناخه وموارده الباطنة والظاهرة، فعلى التلميذ أن يتعرف على موقعه الجغرافي ليستشعر موقعه العالمي، كما أن معرفته لموقعه الجغرافي يجعله يعي طبيعة

جيرانه من الشمال والجنوب والشرق والغرب وبالتالي ضمنيا سيتعرف لا محالة على اعدائه وأصدقائه ومن هنا ينمو لديه الوعي بالإمكانيات الطبيعية المكتسبة كما ينمو لديه الوعي بنوعية المخاطر المحدقة به.

- تحديد الطبيعة البشرية، على التلميذ أن يتعرف على تركيبة أفراد بلده وكم نسبة الشباب المكونة لهذا الوطن والطاقات البشرية التي يسخر بها.
- التعريف بتاريخه الطويل الممتد من آلاف السنين والذي لم يزل قائما ممتدا رغم سنوات الاستعمار، إلى غاية تاريخ الثورة الحديث وكيف تم ولأول مرة بناء الدولة الجزائرية بأيدي جزائرية بحتة لأحد الفضل علينا في بناءها.
- تعليمهم وتلقينهم قداسة المؤسسات الأمنية التي تعمل ليل نهار على حفظ الأمن والسلام، وأولها المؤسسات العسكرية، فعلى التلميذ أن يفتخر بامتلاك بلده لجيش قوي عصري ذو عقيدة واحدة لم تتأثر لا بالمتغيرات الداخلية ولا الخارجية وكل الفخر يجب أن نغرسه كون أن الجيش الوطني الشعبي الحالي ما هو إلى سليل لجيش التحرير الوطني وبالتالي ميزة هذا الجيش هو الديمومة والاستمرارية والنفاذ في عقول الأفراد كونه جزء لا يتجزأ من تاريخ هذه الأمة وحاضرها.
- إعادة الاعتبار لرفع العلم الوطني كل بداية أسبوع والتشديد على كل من يتهاون في عرقلته هذه العملية أسبوعيا لما لها من بعد روحي ووطني.
- برمجة أفلام وأشرطة كل شهر دون انتظار الأعياد الوطنية ويكون مضمونها (تاريخي، أو مدني، أو ....)
- التنسيق مع وزارة المجاهدين والثقافة والاتصال والأوقاف لتنظيم مسابقات دورية بهدف ترسيخ حب الوطن في روح جميع التلاميذ باختلاف أعمارهم.

9-2- المساجد:

إن بيوت الله هي المكان الطبيعي الذي يجمع المسلمين لغرض واحد ونية خالصة خلف إمام واحد لا يختلفون عنه، هذا الاجتماع المتكرر يوميا وأسبوعيا وشهريا وسنويا يوحي بالتآلف والوحدة، ويشعر الجميع بالقوة والانتماء للجماعة مما يولد لدى الفرد الطمأنينة والارتياح، فالاعتياد على المساجد والتردد عليها ينعكس على سلوك الفرد في مجتمعه وبذلك يحمل المسلم في حياته الإحساس بالانتماء لهذه الجماعة المصغرة التي هي جزأ لا يتجزأ من نسق متعاظم اسمه الوطن.

وتنمي المساجد لدى مرتديها الشعور الجمعي وهي أن يتعود المسلمون على التزام الجماعة والارتباط بها عدة مرات في اليوم الواحد، فيقفون في الصلوات منتظمين متساويين يجمعهم في ذلك طهارة البدن والتزام الروح بمبادئ العقيدة الإسلامية التي تحث على الطاعة والتزام الأوامر والنهي بالنواهي وقبل كل ذلك وعدم الخروج عن الجماعة " **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون، ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم** (آل عمران 108).

وقال النبي (ص): " **المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم يرد مشيدهم على مضعفهم ومسيريهم على قاعدهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده**" (أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي، وتتوالى العنعنة لغاية علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

عموما تعمل المساجد على توحيد صف الأمة وتعزيز الانتماء في صفوف مرتاديها، خاصة أن هؤلاء المرتادين لا ينتمون إلى فئة عمرية أو جنسية معينة وهنا تكمن قوة المساجد،

وتأثيرها الايجابي في تكريس مفاهيم لانتماء الحقيقي، فالكل يعلم أن كل المؤسسات الاجتماعية يقصدها الأفراد بقصد التربح أو أداء واجب معين أي أنه بصدد تقديم خدمات معينة لتلقى مقابل مادي ويتحدد ذلك وفق معايير وقوانين تضبط نمط هذا العمل، إلا بيوت الله يقصدها الجميع دون استثناء نساء ورجالا وأطفالا، شيوخا وكهولا، أغنياء وفقراء، سعداء وحزينين، يقصدون بيت الله وهم مستعدون نفسيا وجسديا وعقليا لتقبل ما يرد من الإمام وبالتالي تصبح الفرصة ذهبية لاستغلال حالة الاستعداد النفسي للأشخاص من أجل تبليغهم الدين الصحيح، البعيد عن التطرف والكراهية والتشدد والمبني على حب الوطن و تقديسه.

وانطلاقا من دور المساجد في تكريس مفاهيم المواطنة والانتماء، يجب اعتماد مناهج فعلية من شأنها جعل هاته الدور مراكز دينية لبناء عقيدة وطنية صحيحة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:

- إنفاق جميع القطاعات الحكومية والجمعيات بسخاء في تشييد المساجد وبناءها وفق الرؤى العصرية، إذ تخصص فضاءات للعبادة طبعا وفضاءات أخرى للقراءة والمطالعة وإعداد المسابقات الفكرية والدينية والتاريخية.

- إدماج المساجد في العمل التنموي، إذ لا يقتصر معتمروها على الصلاة والاعتكاف وإنما يجب أن تكون المساجد فكرة مستقلة إذ على كل فرد أن يكلف نفسه بمهام اجتماعية كالنظافة ومساعدة المحتاجين والتدخل في الحالات الحرجة وحل الخلافات بين الناس، ومن هنا تصبح بيوت الله حلقة وصل بين المؤسسات الرسمية باختلاف أشكالها ونشاطاتها.
- الاهتمام بالأئمة اهتماما حقيقيا بما يتناسب مع حجم مسؤولياتهم، فلابد أن يكون الإمام عالما بالشريعة، مطلعا على العلوم العصرية واعيا بما يجول حولنا، وفي الأخير يجب إعداد أئمة وشيوخ شكلا وهنداما أما تكوينهم فيكون تكوينا صارما حيث تكون عقيدته الوطنية صلبة وتعادل في صلابتها عقيدته الدينية.

9-3-الكشافة الإسلامية:

هي مدرسة تعد الإنسان إلى الحياة العملية النشطة عن طريق الاعتماد على الطبيعة كما أنها حركة تربوية تطوعية شبابية غير سياسية مفتوحة للجميع دون تمييز في الأصل أو الجنس أو العقيدة وفقا للأهداف والمبادئ التي عبر عنها مؤسس الحركة حينها (الكشافة الاسلامية ودورها في تشكيل قيم المواطنة، 2017).

وتعتبر الكشافة الإسلامية المنظمة الكشفية الوحيدة على المستوى العالمي والعربي الذي أقترن اسمها بالإسلام، وقد تم ترخيصها القانوني في عهد الجبهة الشعبية السارية في 17 جوان 1936، وتم تأسيسها كجامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية على يد محمد بوراس، بمباركة من العديد من رجال الثورة حينها، واستمدت الكشافة الإسلامية مبادئها من:

- الدين الإسلامي
- مبادئ أول نوفمبر
- القانون الكشفي
- البرامج الكشفية العالمية

وتعتبر هذه المؤسسة إضافة إلى كونها مدرسة شبابية، حلقة وصل بين الحياة المدنية والحياة العسكرية، وذلك بالتزامها الثابت بمناهج الحياة العسكرية، إذ يتعين على منتسبيها الالتزام

بمعايير معينة، وموحدة وأولها اللباس الموحد (الزي الرسمي) فالكل يتقيد بزي رسمي شامل تزينه ربطة العنق التي تحمل رايات العلم الوطني، فلا يختلف فيها الكشافة عن بعضهم البعض بسبب وحدة زيهم الرسمي ذو الدلالة الوطنية.

كما يمتاز النظام الكشفي بالتسلسل الهرمي حيث تتواجد رتب كشفية لا يجب تجاوزها ويعتبر هذا التنظيم الشبه العسكري مشابه لحد ما للحياة العسكرية التي تلتزم بمعايير معينة أولها التسلسل الهرمي، والصرامة والانضباط والسرية في العمل ....إلخ من المعايير التي تحاول الكشافة الالتزام بها في ظل المتغيرات الراهنة.

وتعمل الكشافة الإسلامية على تعزيز وتنمية قيم المواطنة لدى المنتسبين إليها من خلال جملة من النشاطات العلمية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال السعي الدائم لقادة الأفواج في تنظيم الاحتفالات الرسمية خاصة الوطنية منها فلم نشهد يوما خلو الساحات الوطنية ليلة الاحتفال بالفاتح من نوفمبر أو احتفالات الاستقلال، من أشبال الكشافة الإسلامية.

كما تسعى الكشافة دوما في التعريف بالمسؤوليات والواجبات اتجاه الدولة وذلك من خلال النشاط الدائم أثناء الكثير من الأحداث الوطنية كالانتخابات وحملات الاستفتاء...إلخ.

ومن أبرز نشاطات الكشافة الوطنية هو حملات التضامن اللامتناهية مع ضحايا الكوارث الطبيعية، أو حتى في الحالات العادية حيث يتم الاعتناء بالفئات الاجتماعية المتضررة صحيا، أو اقتصاديا وانطلاقا من أهمية هذه المؤسسة في تعزيز قيم التضامن والتكافل الوطني واعتبارا لتاريخها الممتد في عمق ثورتنا المجيدة.

قام رئيس الدولة الجزائرية السيد عبد المجيد تبون بترسيم يوم وطني ولأول مرة في تاريخ الحركة الكشفية الموافق للسابع والعشرين من ماي من كل سنة وذلك تجسيدا لإرادة الدولة في تطوير الحركة التربوية التطوعية التي تغرس روح العطاء ولتعزيز دور ومهمة هذه المؤسسة في المرافقة المتميزة للنشء وحمايته وتوجيهه.

وفي الأخير تشير الإحصائيات الأخيرة أن عدد المنتسبين لهذه المؤسسة شبه المدنية بلغ مع نهاية سنة 2018 ، 115 ألف عضو على أن تسمح الاستراتيجيات التي تسعى القيادة العامة تسطيرها مستقبلا بالوصول في آفاق سنة 2030 إلى عتبة 500 ألف منتسب (لولع، 2 فيفري 2018). وفي هذا الخضم تظهر القوة البشرية التي تمتلكها الدولة الجزائرية هذه القوة المتميزة كما ونوعا، ستعمل على إحداث الفرق على جميع المستويات خاصة إذا علمنا أن ميزة القادة والأشبال والجوالين هم من فئات عمرية تتراوح ما بين 12 و 13 سنة وتصل أحيانا أقل إلى بداية العشرينات هذا التمركز العمري هو القوة الضاربة لكل الدول لإحداث الفرق والتاريخ الجزائري خير دليل على ذلك فأعمار كل المجاهدين حينها كانت تتراوح ما بين 15 سنة إلى سنوات العشرينات فاستطاعوا بقوة حماسهم وشدة عقيدتهم على إحداث الهزيمة لأكبر قوة عالمية حينها، ومن كان يصدق حينها أن قلة من الشباب البسطاء الذين لا يحملون سوى أفكارهم لا سلاح لهم في مواجهة العدو كيف لهم أن قاوموا دولة المستعمر ومن حالفها.

وعلى هذا الأساس فعلى الدولة الجزائرية القيام بتقديم الدعم الكامل لهذه المؤسسة الشبه مدنية حيث تأخذ على عاتقها التكوين والتأهيل الجيد وذلك للاعتماد عليهم لاحقا في تقلد مناصب مختلفة وكما أن الجيش هو مورد العقيدة الوطنية الأولى ومشرب وطنيها.

فإن الكشافة الإسلامية الجزائرية هي المدارس التحضيرية لبناء جيل يملك عقيدة وطنية ثابتة وقضية واضحة المعالم وهي الذود عن تراب هذا البلد والحفاظ على أمنه واستقراره.

إن مخرجات النسق الكشفي ميزته أنه يتوزع على جميع الأنساق الاجتماعية الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية ...إلخ ومن هنا يكمن الدور الأساسي للمؤسسات الكشفية في غرس روح الانتماء والمواطنة في نفوس كل المنتمين إليها والذين سيصبحون لاحقا إطارات في الدولة على أن تبقى الرسالة فرض عين لا كفاية.

4-9- وسائل الإعلام:

إن الحرب اليوم هي حرب إعلامية بامتياز، تستهدف الأفكار والعقول لا حرب رصاص وبارود والمنتصر فيها هو من يمتلك مفاتيح التكنولوجيا، التي اختزلت العالم وأعادت رسم الحدود والخرائط الثقافية والسياسية وفق مبادئ وأفكار تتحدى حدود الزمان فأفرزت بذلك ثقافات وعقائد لا تنتمي للمنبت الأول فأضعفت الشعور بالانتماء المحلي والوطني وعملت على إنتاج هويات غير متعلقة بالحيز المكاني فسعت بذلك إلى محو و إلغاء كل الفواصل الجغرافية، مما يسهل مسح التنوع الحضاري للمجتمعات الإنسانية خاصة الشعوب الضعيفة وغير المحصنة فكريا وعقائديا.

والمجتمع الجزائري باعتباره جزءا من هذا العالم العنكبوتي الرهيب يتأثر مثله مثل بقية المجتمعات المستهلكة للقيم الجديدة الوافدة من وراء البحار والتي تهدد لا محالة الهوية الوطنية، فالإنسان المعاصر لم يعد يستقي أفكاره وخبراته من تراث أجداده وتاريخ بلده بل أصبح يستند إلى تجارب جديدة تفرضها عليه التكنولوجيا ووسائطها الفعالة وأصبحت مرجعيتها كلها مستقات من وسائل الإعلام ومواقع الانترنت التي باتت تتلاعب بأفكار الجماهير وأرائهم في الكثير من القضايا الراهنة وفي كل هذا الزخم من الأحداث والتوترات التكنولوجية لا يزال الإنسان العربي عموما والجزائري خصوصا، عبارة عن جهة متلقية فاتحة لشفرات دون أي إرسال أو تأثير، ويكفي القول أن حضور اللغة العربية في الانترنت العالمي لا يمثل سوى 0.89% من مجموع اللغات التي يستخدمها العارفون بالتعامل مع الشبكات العنكبوتية(فرحات، ماي 2012.)

وأمام هذا الانفجار الهائل للمعلوماتية أصبح لزاما على الدولة أن تعي جيدا خطورة التأثيرات العالمية لهذا الانقلاب التكنولوجي، فتقوم بناء إعلام وطني واعي بالتطورات الحاصلة، فعلى جميع الهيئات الفاعلة الاعتماد على سياسات إعلامية ممنهجة من أجل تقمص روح الانتماء للوطن وبناء قيم مواطنة حقيقة من خلال حملات إعلامية بناءة وجادة لتوجيه الرأي العام نحو قضية معينة.

وقد أثبتت العديد من التجارب السابقة قدرة الحملات الإعلامية الوطنية على إحداث التأثير المطلوب منها وذلك من خلال إتباع الأسس الصحيحة والخطوات العلمية والعملية التي تساعد على نجاحها، وما دامت الحملات الإعلامية تهتم بتعزيز قيم المواطن لدى شرائح المجتمع كافة بحمل معاني استثنائية ومفاهيم أخلاقية وتوجهات وطنية فإنها لا محالة ستحقق أهدافها وفي العموم يمكن القول أندور الإعلام الوطني بكل أشكاله يحتل الأهمية القصوى، باعتباره السلطة الرابعة في بناء مجتمع متماسك وقوي ولا يتأتى ذلك الى من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- **تنمية الوعي بالثقافة السياسية:** ويقصد به توعية وسائل الإعلام للمواطنين بطبيعة الأنظمة السائدة والإيديولوجيات المؤسسة لنظام البلد، وكنه المعتقدات والرموز الوطنية والتاريخية والقيم التي تشكل بنية العمل السياسي.

- **تعزيز المشاركة الاجتماعية:** على الإعلام الوطني تحفيز المواطنين على الاندماج في الحياة الاجتماعية وتفعيل الشعور الجمعي لديهم من خلال تحسيسهم بأهمية مسؤولية كل فرد اتجاه وطنه وتاريخ وطنه والمؤسسات التي يتعامل معها.

بالإضافة إلى ذلك يجب التأكيد على ضرورة قيام الفرد بالواجبات العقائدية والاجتماعية والوطنية والقانونية ويتوجب عليه القيام بها للحصول على حقوقه، وقد تكون المشاركة رسمية وغير رسمية على أن تحقق الدولة المساواة للجميع لضمان السيرورة الحسنة لكل نشاط من شأنه المساهمة في وحدة الوطن وتماسكه وذلك من خلال الحرص على الاهتمام بالعناصر التالية:

- تحديد حجم ساعي معين (مسقف) لكل القنوات الإخبارية والاجتماعية والسياسية، ويتم استهلاك هذا الوقت في إنتاج وإخراج حصص وأفلام وأشرطة لتنمية حس المواطنة لدى الجزائريين وجمعهم حول قضايا مهمة ومصيرية لتنمية الحس الوطني من خلال الحديث عند التحولات السياسية الراهنة والمخاطر المترصدة لنا من بعض دول الجوار وذلك كله من أجل بناء الوعي الوطني اتجاه المعطيات الحالية خاصة فيما يتعلق بالجهة الغربية وما تحمله من مخاطر تمس الاستقرار والأمن الوطني.
- إنشاء هيئات رقابية ضابطة مهمتها الحفاظ على الموروث المادي واللامادي للدولة الجزائرية من خلال وضع برامج عمل تهدف إلى: مراقبة وضبط وتنقية جميع المضامين الإعلامية التربوية، الثقافية، الدينية والتاريخية، الموجهة للاستهلاك العاطفي والفكري للشعب الجزائري.
- تضييق دائرة المجهول في مجمل القطاعات بإحداث مصادر ثابتة للمعلومة مهمتها تصفية جميع الأخبار الرائجة وفلترتها من أي لبس أو تأويل، مما يقضي على جميع الإشاعات التي توهن من عزم الأمة وتشكك في مصداقية وصرامة مؤسسات الدولة ورموزها.
- إنشاء حصص خاصة مهمتها إعادة إحياء تاريخ الدولة الجزائرية من خلال إعادة تشكيل الأحداث زمنيا ومكانيا وذلك بالابتعاد عن تلقين التاريخ وتحفيظه ففي عهد الصوت والصورة يجب إحياء روح التاريخ من خلال إعادة بعث الروح في من صنعوا هذا التاريخ.
- خلق فضاء واسع لبث الأغاني والأهازيج الوطنية المدعمة والمعنوية والعاملة على توحيد الصف، وذلك من خلال بثها مباشرة أو ضمنيا في الإعلانات اليومية وترديدها من خلال الأنشطة والحصص الترفيهية مع التأكيد على سلامة اللغة ونقاوة المعنى ودقة الهدف.

9-5-الجامعة:

يعتبر العنصر البشري أهم العناصر الإستراتيجية في قوة أي بلد مهما اختلفت نظمه السياسية، فهو يعتبر رأس مال بشري مهم تسعى الدول لتطويره وفق السياسات الداخلية للبلاد ووفق تموقعها الاستراتيجي وتوكل مهمة التأهيل أو التكوين النوعي لهذا الرأسمال البشري، المؤسسات والمعاهد ذات التكوين العالي، بجميع تخصصاتها وترسانة المناهج التي يمتلكها وفق الخطاب الأخير لرئيس الجمهورية بمناسبة يوم العلم فقد بلغ عدد الطلبة الجزائريين 1.7 مليون طالب، ويعتبر هذا العدد عامل مهم لإحداث الفرق على جميع الأصعدة.

وفي هذا الإطار، يكمن دور الجامعة في تدريس الطلبة وإكسابهم القيم والممارسات التي تسهم في تكوين المواطن الصالح وذلك من خلال التنشئة الوطنية فيتعلم الطالب في الجامعة العمل الجماعي والحفاظ على الممتلكات العامة وحب الوطن والانتماء، فمحاولة إكسابه لمعاني حب الوطن والانتماء له والوفاء له ليس من باب الكماليات التعليمية، بل هو أساس الإعداد والتأهيل

سواء كان ذلك في مرحلة التدرج (اللسانس) أو مرحلة ما بعد التدرج أو الدراسات العليا، فعلى كل المعاهد والمؤسسات ترسيخ مبادئ الانتماء وفق الاستراتيجيات التالية:

- تقدير تاريخ الوطن والاعتزاز به
- إدراك المقومات الثقافية والاقتصادية والحضارية والطبيعية للوطن
- الوعي بمكانة وأهمية الجزائر عربيا، إسلاميا وعالميا
- الوعي بالحقوق والواجبات
- استشعار المسؤولية تجاه الجزائر بالذود فيها بالروح والمال

إن دور الجامعة أصبح ذو خطورة بالغة مقارنة بالسنوات السابقة وعليه وجب إعطاء الاهتمام الكامل للتعليم الجامعي خاصة وأن العالم أصبح يترنج بين الكثير من الأحداث المتعددة الجوانب فأصبح الطالب الجامعي هو رابح التحدي الأول باعتباره المنتج الكامل والمتكامل للعديد من سياسات الدولة الداخلية، وتكمن هذه التحديات في تطور النظم السياسية والدستورية وظهور دولة المؤسسات، وتغير مفهوم المجتمع المدني والمواطنة العالمية والحركات السياسية المضادة كالأمركة والغربنة والاستشراق، والحرية والانفتاح والانحرافات الفكرية والعقائدية والكيل بمكيالين، والنداء لانعتاق من مرابطة العروبة والإسلام وغيرها من المشاكل التي تضرب عمق الجامعة في الصميم وقد تؤدي هذه التأثيرات إلى اختلالات عديدة في فهم ما هو صحيح مقابل ما هو غير صحيح، وما هو ذو مصداقية أو مشكوك المصداقية(محمد بن ستجات حسين، 2020) وفي ظل كل هذه التشنجات العرقية والفكرية والسياسية لابد أن تسلم الجهة الوصية سارية الراية الوطنية لغرسها في شرايين الطالب ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تكوين أكاديمي مؤسس وفعال مبني على عقيدة الانتماء والولاء لهذا الوطن.

تلعب الجامعات في عمومها دورا مهما في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها إذا ما توفرت سبل الاستثمار الواعي لمكونات الحياة الجامعية من أيام دراسية وهيئات تدريسية مكونة ومكونة، وأنشطة طلابية تشكل وضعا مميزا لمناخ تعمل كل توجهاته لتنمية الخصائص الإنسانية للحياة في مجتمع متماسك مستقر ومن المهم لمجتمع التعليم العالي أن يكون هناك مجال للتفكير لتنمية مهارات الأجيال القادمة وإعدادها كنماذج للمواطنين القادة المستقبلين لذلك يجب على الجامعة أن تحرص على الاهتمام بالعناصر التالية:

- يجب تخصيص وحدة بحثية تختص بترسيخ قيم المواطنة لدى الطلبة شرطا من شروط ترقية الأساتذة
- تخصيص جائزة سنوية للمتميزين من أعضاء التدريس والطلبة ممن لديهم حضور متميز في تقرير قيم الولاء والانتماء.
- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مكثف داخل الجامعة وخارجها من أجل ترسيخ قيم المواطنة.
- تنظيم مسابقات فكرية وعلمية وأدبية موجهة للطلبة بشكل دوري من أجل إبقاء الرابط الروحي بينهم وبين وطنهم لان الاغتراب الحقيقي ليس في البدن وإنما في الروح.

- تفعيل يوم وطني بشكل علمي ومدروس من أجل دراسة التاريخ والتشبث بقيمة ونضالات من صنعوه الشهداء والمجاهدين.
- الاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب العالمية الجامعية في كيفية تدريس وغرس قيم حب الوطن والانتماء إليه.

5-9-المؤسسة العسكرية:

الجيش هو مؤسسة وطنية راقية بأهدافها ومبادئها، مهمتها الأساسية الدفاع عن الوطن بالدرجة الأولى وصون الحريات العامة وحماية الدستور وتعزيز الوحدة الوطنية ودعم الاستقرار الداخلي والمحافظة على قيم الدولة وتراثها المادي والمعنوي.

ولا يمكن الحديث عن المؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في تفعيل قيم المواطنة خارج أسوارها، دون الحديث عن خاصيتين منفردتين في المؤسسة وهما:

- طبيعة التكوين التاريخي والبشري للمؤسسة العسكرية
- العقيدة الداخلية للمؤسسة العسكرية

1-5-9- طبيعة التكوين:

- التاريخي: من المفارقات التي ينفرد بها الجيش الوطني الشعبي عن باقي دول العالم كونه هو من أسس الدولة وليس العكس، حيث أن الدول تخضع لظروف معينة تدفعها لتكوين جيوشها إلا في الجزائر، حيث قام الجيش التحرير الوطني الشعبي الجزائري في خضم صراعه مع المستعمر الفرنسي، بإنشاء الدولة الجزائرية برموزها الوطنية السيادية متصديا لكل الحملات الفرنسية الهادفة للتغريب والتذويب حينها. هذه الأحقية التاريخية أكسبته المشروعية الثورية فصار لا محالة جزء من هوية وتاريخ الجزائر الذي لا يمكن القفز عليه أو إنكار أدواره تحت أي مسمى من المسميات.

- التركيبة البشرية: أن من حمل السلاح في بداية تأسيس الجيش هم من نفس طينة من أنتسب للمؤسسة العسكرية اليوم إذ تمتاز التركيبتين كونهما جاءت من صلب المجتمع الجزائري فاختزلت جميع أطيافه واتجاهاته تصهرهم في ذلك عقيدة وطنية واحدة هي حماية الوطن من أي خطر يحدق به سواء كان داخليا أو خارجيا.

2-5-9- طبيعة العقيدة العسكرية:

تميزت العقيدة الوطنية للمؤسسات العسكرية بالولاء التام المبادئ وقوانين هذا البلد، وحيث تعتبر الحياة العسكرية موطن التدريب على كيفية الذود عن التراب دون أدنى خوف من مجهول.

والسؤال الذي يتم طرحه انطلاقا من معرفة خصائص المؤسسة بالإضافة إلى أنها المورد الأساسي لتعزيز مفهوم الولاء والانتماء لباقي المؤسسات الوطنية: ما هو الدور المنوط بالمؤسسات الأمنية في عمومها والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص في تعزيز قيم المواطنة؟

إن مما لا شك فيه أن الحياة العسكرية ميزتها تلقين المنتسبين إليها بالروح المعنوية العالية والاعتقاد المطلق بأن حماية البلد هو العقيدة الوحيدة التي لا مناص من الإيمان بها وتفعيلها على أرض الواقع فعلا وقولا، وبالتالي فكرة تعزيز قيم المواطنة بين أفراد الجيش، فكرة بلورتها الأحداث التاريخية القريبة والبعيدة حيث ساهم تاريخ الجزائر قبل الاستقلال وبعده في ترسيخ قيم المواطنة العميقة المتأصلة في الروح العسكرية في عمومها.

إذن التساؤل الموجه كيف يمكن تصدير العقيدة الوطنية العسكرية بطريقة محورية لجميع الجهات أفراد كانوا أو مؤسسات؟
يمكن تصدير العقيدة العسكرية للمؤسسات المدنية من خلال:

- إنشاء مقررات تعليمية خاصة بدراسة الأنساق العسكرية العالمية والنسق العسكري الجزائري على وجه الخصوص (النشأة، التكوين، المهام، المخرجات .....).
- تكوين أساتذة مدنيين وعسكريين في التخصصات شبه العسكرية مهمتهم المزاوجة بين الحياة المدنية والعسكرية بهدف تسريب مرتكزات الحياة العسكرية المتسمة بالانضباط والصرامة والوفاء لباقي المؤسسات المدنية التي عرفت نوعا من التراخي في الكثير من القيم.
- إنشاء تخصصات اجتماعية مهمتها تدريس النظم العسكرية بطرق منهجية تعتمد على الدقة والحياد والبحث عن الأسباب للوصول إلى النتائج بعيدا عن انتماءات عاطفية وجدانية، كعلم الاجتماع العسكري، علم النفس العسكري.
- دعم الأنشطة الشبه العسكرية التي تنظمها بعض الهيئات السياسية مثل الكشافة الإسلامية من أجل العمل على التدريب الشبه العسكري للأطفال والشباب تهدف لصناعة نشئ صعب المراس ذو عقيدة وطنية صلبة.
- دعم كل القطاعات لتشجيع الشباب على ارتياد المخيمات التدريبية وذلك من خلال تقديم الدعم وإبرازهم كقدوة حسنة بالإضافة للعمل على صناعة طاقات شبابية قيادية مهمتها حمل أعباء هذا الوطن دون كلل أو ملل.

إن نجاح المؤسسة العسكرية في انشاء جيل من الشباب النموذجي الوطني القادر على تحمل المهام في الظروف الصعبة لمحفز قوي لتقدير هذه التجربة التكوينية الناجحة لباقي المؤسسات المدنية وبالتالي خلق جيل ذو عقيدة إيمانية صلبة ببلده ومصلحة بلده يفوق جميع مناحي الحياة الآنية.

- الخاتمة

إن الدولة الديمقراطية الحديثة هي دولة المواطنة التي يعيش فيها الجميع بسلام، فالرابط بين الديمقراطية والمواطنة هو ترابط عضوي بالصميم كلاهما ينتج الآخر إذ لا يمكن ضمان قواعد المواطنة الكاملة إلا وفق قواعد النظام الديمقراطي فالإقرار بالحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية من دون حاضن من نظام سياسي يفعلها بالمشاركة الحقيقية وهو ما يجود به النظام الديمقراطي ذاته، فالمواطنة بالديمقراطية ليست قيمة مستقلة، ناتجة عن تعاقد الدولة مع رعاياها وإنما هي قيمة أو ثمرة لعملية توافقية واعتماد متبادل واعتراف مشترك بين الدولة الحديثة ومواطنيها.

هذه الدولة التي تعتبر دولة المؤسسات الديمقراطية التي يتم تداول السلطة فيها بسلمية مطلقة بقوة وملكية الارادة الحرة للشعوب وتاريخ الجزائر الحديث خير دليل على قوة الدولة الجزائرية فعلى الرغم من المخاطر المحدقة بها، وعلى الرغم من رياح الربيع العربي الذي هزت الكثير من أنظمة الدول، إلا أن الجزائر أحدثت الفرق ككل مرة في تاريخها الطويل.

فعند اندلاع الثورة التحريرية لم يسجل في أعقابها ثورات مماثلة حيث حققت الجزائر الاستقلال مدويا لا مساومة فيه ولا مدانسة فكان الاستقلال التاريخي للموافق للخامس من جويلية 1962، إذ سطرنا بدمائنا فقط وسواعد الجزائريين لا غير، وبدماء عجنت أوجاع وآلام الأرامل واليتامى والثكالى فرسمت تاريخا مجيدا لا غبار عليه، تاريخ ثورة هي الان تعتبر من مضامين ومناهج تربوية وتعليمية في كل ربوع العالم.

وتكرر التاريخ عندما سطر الجزائريون حراكا سلميا دام لسنوات واختتم بانتخابات نزيهة وحرة، توجت من خلاله لنظام جديد ودولة جزائرية حديثة وبين التاريخيين يكمن تاريخ طويل وجهد متواصل لمؤسسات وطنية عملت على محافظة أمن وسلامة هذا الوطن.

أن اليوم وأكثر من أي وقت مضى وجب تلقين روح الولاء والانتماء في نفوس شبابنا وذلك للحفاظ على مكتسبات الأمة الجزائرية وما وصلنا إليه من أمن واستقرار وسلام الذي ما هو إلا ثمرة نضال مر وطويل من تضحيات وجهود امتدت عبر تاريخ عريق.

- قائمة المراجع

- أحمد الشريف، الاطرش. (2008). الاسلام والمواطنة، مديرية الثقافة الاسلامية، *مجلة الثقافة الاسلامية*.
- إسماعيل، محمد بن خليفة .(2011). *المواطنة وتعزيز العمل التطوعي*، السعودية: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة.
- التومي، خالد عبد القادر منصور .(2019). *الوطن والمواطنة بين انتماء الأمس وهجرة اليوم*، لأردن: المركز القومي للبحوث والدراسات الاستراتيجية والأمنية.
- العياشي، عنصر .(2014) .إشكالية المواطنة والعولمة، دفتر البحوث العلمية، 2(1)، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ص ص17-31.
- حورية، بولعويدات وسعيدة، عباس.(2018). الكشافة الاسلامية ودورها في تشكيل قيم المواطنة، دراسة ميدانية على فوج الأوراس بباتنة، المجلة الجزائرية لأبحاث والدراسات، 1(3)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ص ص106-117.
- الكيالي، عبد الوهاب .(1996). *موسوعة السياسة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع.
- بهجت، عبد الفتاح. (1998). العولمة والهجرة بعض التناقضات الصارخة، المجلة الدولية للعلوم، اليونيسكو، *المجلة الدولية للعلوم، اليونيسكو*(157).
- عادل، فرحات. (2012). اللغة والعولمة، *الملتقى الدولي "اللغة والعولمة"*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.
- عبد الاله، بلقزيز وآخرون. (1998). *العرب والعولمة*، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- عبد الغني، عمادة. (2017). *سوسيولوجيا الهوية جدلية الوعي والتفكك وإعادة البناء*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي، ليله. (2013). *المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق المواطنة*، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.
- عمر التومي، الشيباني. (1986). *ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، مفهومها وفلسفتها، مجلة الناشر العربي*، العدد 7، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ليبيا، ص ص22-43.

- كواري علي، خليفة. (2001). مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، *مجلة المستقبل العربي، دراسات الوحدة العربية*، 23(264)، لبنان، ص ص 104-125.
- لولع، ب 2) .(2018). خطاب على هامش انعقاد الدورة الولائية العادية 30 لمحافظة ولاية الجزائر، *الدورة الولائية العادية 30 لمحافظة ولاية الجزائر*، الجزائر.
- ليلة، علي .(2013) .*المجتمع العربي المدني، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان*، ط2، مصر، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.
- أحمد زبير. (2017). جدلية المواطنة والعولمة، *أطروحة دكتوراه*، الجزائر: جامعة الجزائر.
- ناصر، الكندي. (2013). حق الاختلاف، *جريدة عمان*، العدد 16.
- نجيب، كمال. (2004). *المواطنة وثقافة المجتمع المصري*، تونس: مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية.